

جلالة الملك يزور مركز الإصلاح عكاشة

اتفاقية شراكة بين مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء ومندوبية السجون والاتحاد العام لمقاولات المغرب



جلالة الملك خلال زيارته إلى مركز الإصلاح والتأهيل عكاشة بالبيضاء (م.أ.ب)

ترأس جلالة الملك محمد السادس أول أمس (الاثنين)، مراسم التوقيع على اتفاقية شراكة بين مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والاتحاد العام لمقاولات المغرب. وتهدف المبادرة الملكية إلى تعبئة المقاولات المغربية، حتى تساهم في السيرورة الخاصة بإعادة الإدماج من خلال التأطير والتشجيع والتوظيف المحتمل للطاقات التي تستجيب لاحتياجات سوق الشغل. وشملت الجولة الملكية مركز الإصلاح والتأهيل عكاشة، كلا من مركز التكوين المهني والورشات التي تم إحداثها بإصلاحية الأحداث، حيث سلم جلالتهم شهادات نهاية الدراسة لعشرة من الخريجين المتفوقين، علما بأن إعادة إدماج السجناء تصر عبر الدراسة والتكوين المهني. كما زار جلالتهم المدرسة التي أحدثتها وزارة التربية الوطنية في إطار اتفاقية شراكة مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، إذ أشرف جلالتهم، بهذه المناسبة، على تسليم شهادة البكالوريا لأحد تلامذة المؤسسة السجناء. وبعد زيارة المكتبة والقضاء متعدد الوسائط، أطلع بمصلحة التهيئة للإدماج، على منجزات مراكز الرعاية المصاحبة واللاحقة في مجال مواكبة التلامذة السابقين الذين عبروا عن إرادة الاندماج في الحياة الأسرية والسوسيو مهنية، وفي ختام هذه الزيارة، قدم لجلالة الملك عددا من حاملي المشاريع الذين تسلموا تجهيزات ودعما ماليا لمساعدتهم على إنجاز مشاريعهم. كما قدم لجلالة الملك اختراع مغربي يتعلق بتطوير أنظمة سلامة السيارات من خلال استعمال الهاتف المحمول.

اتساع دائرة الطاعنين في مرسوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتسعت دائرة الراغبين في طعن مرسوم عباس الفاسي، الوزير الأول، الخاص بتنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلمت «الصباح» أنه إضافة إلى مركزيين نقابيين، هما المنظمة الديمقراطية للشغل والاتحاد العام الديمقراطي للشغالين، اللذين تقدمتا خلال الأسبوع الجاري بالطعن لدى الغرفة الأولى للمجلس الأعلى، فإن عددا من الجمعيات والمنظمات تتداول إمكانية القيام بالطعن ذاته قبل انتهاء المهلة المنصوص عليها في القانون. وأفادت المصادر نفسها أن تحركات خثية تقام هذه الأيام، وأن مسؤولين عن جمعيات ومنظمات يسابقون الزمن لوضع طلبات الطعن لدى المجلس الأعلى قبل فاتح شتنبر المقبل على اعتبار أن مرسوم الوزير الأول الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي صدر في فاتح يوليوز الماضي، وأن المهلة المسموح بها للطعن فيها تحدت في ستين يوما.

وفي هذا الصدد، علمت «الصباح» أن الاتحاد العام الديمقراطي للشغالين، النقابة التي خرجت من رحم نقابة حزب الوزير الأول، طعنت، لأربعة، في المرسوم، مدرجة مختلف النقاط القانونية المتعلقة أساسا في اللبس في معنى النقابات المتوفرة على أكثر تمثيلية. واعتبر جلول غرسلي، الكاتب الوطني للاتحاد، أن الحكومة في شخص الوزير الأول تآمرت علينا وعملت على إقصائنا من التمثيلية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، علما أننا نقابة تتوفر على مقعد في مجلس المستشارين ولدينا تمثيلية في جهة مراكش تانسيفت الحوز وفي جهة الرباط سلا زمور زعير، كما أننا تتوفر على أزيد من 15 ألف منخرط، ونستغرب لإقصائنا من المجلس المذكور. ولم يتردد غرسلي في القول إن «هناك مافيا حقيقية أرادت أن تخرج مجلسا اقتصاديا واجتماعيا على المقاس، وأن تقصي كل الأطراف

واعتبر علي لطفى، كاتب عام المنظمة الديمقراطية للشغل، أن مرسوم الوزير الأول بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يبقى مردودا، وإنما لن نتوقف عن الطعن فيه ولن نلجأ للقيام بالهفوات القانونية التي تضمنها المرسوم الذي طال انتظاره، لكن للأسف، خرج إلى الوجود مشوها ومليئا بالتناقضات القانونية التي تعكس فعلا وجود مناورات سياسية لإقصاء عدد من الجهات. وإلى ذلك، ما زالت بعض الجمعيات والهيئات المهنية تتداول في إمكانية تقديم طعن لدى المجلس الأعلى، ويتعلق الأمر بجمعيات بصمت حقل العمل الجمعي، إلا أنها فوجئت بإقصاء، وإدراج جمعيات تقول إنها قريبة من أحزاب بعض وزراء الحكومة الحالية.

نادية البوكيلي (مكتب الرباط)

مصطفى سلامة يطالب بحماية دولية لعودته إلى تندوف

أعلن مصطفى سلامة سيدي مولود، المفتش العام للشرطة المدنية بالمحافظة على الأمن بالمخيمات عن قرار عودته إلى تندوف بالتراب الجزائري عبر موريتانيا. وكان مصطفى سلامة سيدي مولود، وجه رسالة إلى رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يطالب فيها توفير الحماية له ولأفراد عائلته، ضد كل رد فعل يمكن أن يصدر عن قيادة جبهة بوليساريو حين عودته إلى المخيمات، حيث يعيش أبناؤه وأفراد أسرته.

وأفادت مصادر مطلعة، أن مصطفى سلامة قرر توجيه رسالة إلى المجلس، بغرض تسجيل حالته وإخبار الجمعيات الحقوقية المغربية والدولية بها، وذلك بعد تهديدات واتهامات بالتخوين صدرت عن مسؤولين في قيادة جبهة بوليساريو، كان آخرها اتهامه من طرف سفير بوليساريو لدى الجزائر، إبراهيم غالي، بالخيانة، ردا على إعلانه دعم مقترح الحكم الذاتي في الصحراء، والقول ذلك علنا في ندوة صحافية بالسمارة.



مصطفى سلامة سيدي مولود (أرشيف)

وعلمت «الصباح» من مصادر مطلعة، أن مصطفى سلامة سيدي مولود، الذي يشغل مهمة المفتش العام للشرطة المدنية، ويتحدر من قبيلة البيهات ذات النفوذ القوي داخل المخيمات، أشار بقراره العودة إلى مخيمات تندوف، وبدء التعبئة لأفائدة الترويج لأطروحة الحكم الذاتي، استنفاخ المخابرات الجزائرية، التي استعدت مسؤولين عسكريين في قيادة بوليساريو

من أجل إطلاعهم على الطريقة التي يفترض التعامل بها مع عودة مصطفى سلامة، مضيفة أن استقواء الأخير بنفوذ القبلي داخل مخيمات بوليساريو، يثير مخاوف عدد من أفراد قيادة الجبهة، التي استنفت، تقول المصادر نفسها، عودته بعقد لقاء مع شيوخ قبيلة البيهات لاستمالتهم وتحضيرهم للخطوة المقبلة ضد مصطفى سلامة سيدي مولود، مشيرة إلى أن مخاوف بوليساريو زادت بفعل تنامي دعوات العودة إلى المغرب والقبول بمشروع الحكم الذاتي داخل أوساط هذه القبيلة، وهو ما تنظر إليه قيادة الجبهة برؤية كبيرة، بالنظر إلى أنه قد يعجل بفك الولاء بين قبيلة البيهات ومشروع جبهة بوليساريو.

وطالب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بضرورة أخذ احتمال تعرض المعني بالأمر لأي رد فعل من طرف قيادة بوليساريو، ومن يقف وراءها، في إشارة إلى المسؤولين الجزائريين، كما أشار أحمد حرنزي مسؤول اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان الجزائرية، والمؤسسات الحقوقية الدولية العمل على ضمان عودة مسؤول بوليساريو سائما إلى تندوف، وتأمين حقه في الدفاع عن آرائه بكل حرية بالنظر إلى حالة حقوق الإنسان المتدهورة في مخيمات تندوف فوق التراب الجزائري. وكان مصطفى سلامة ولد مولود، أعلن عن رغبته العودة إلى مخيمات تندوف لمناقشة مقترح الحكم الذاتي بين أفراد قبيلته، وهو الأمر الذي استنفر قيادة بوليساريو، كما قال مفتش الشرطة المدنية في المخيمات، إنه لا يخاف ما يترتب به داخل المخيمات، مشيرا إلى أنه يبحث عن ما فيه مصلحة الصحراويين مستقبلا. لأن الصحراويين لم يعد بإمكانهم أن ينتظروا أن تحل الجزائر وإسبانيا وفرنسا، مشاكلها للفرغ للصحراء.

إحسان الحافظي

مصرع مؤطر أنقذ تسعة أطفال من الفرق

(تتمة الصفحة 1)

لا يقف على حافة الحياء، ولا يدمن الأسئلة الريبية كما هو حال آخرين من أبناء مدينة بلغها التهميش والإهمال، ولا يضم إليهم حين يقفون عند منحرجات تيشة منادين بالسخط والغضب، بل «يؤمن أن التغيير لا يأتي من المركز، بل من الداخل، ووعيه المبكر استمده من عمله الجمعي ومن حرصه على الاشتغال وعلى المشاركة بنية حسنة، وهذه عبارات ردت في حفل التنايين الذي أحيتته ورزازات وفاء لذكرى علي أو «شهاد ورزازات»، الشاب الذي أنقذ برنامج التخييم للجمع من فضيحة مدوية لو غرق الأطفال التسعة. «سافر أبني رفقة باقي مؤطري الجمعية والمستفيدين من الأطفال إلى أسفي، حيث كان مصيره ينتظره، وقبل ذلك تحدثنا عن المستقبل، إذ كان يستعد للدخول إلى المدرسة العسكرية، إذ طالما حلم بأن يصبح قائدا عسكريا، وهو الحلم الذي سعى وراءه بالتحصيل العلمي أولا ثم بالرياضة، إذ كان يؤمن أن للجنة الجسدية القوية دورا أيضا، تحكي الأم المكلمة عارضة آخر صور لعلي في المخيم قبل أن يغرق.

يوم 16 يوليوز الماضي، خرج الأطفال من خيمهم الصغيرة، تناولوا فطورهم، حثهم علي على ضرورة ممارسة بعض الأنشطة الرياضية الخفيفة، ثم التحقوا بالشاطئ، وفي غمرة اللعب والفرح والمتعة سحبت موجة غامرة الأطفال الذين كانوا يلهون على الشاطئ. لم يكن هناك معلوم سياحة ولا وقاية مدنية. وقبلا اختلط هدير البحر بصدى صراخ الأطفال الذين يطلبون من مؤطريهم التدخل لإنقاذ أترابهم، خرج علي من دهشته ودون تفكير لقي بنفسه في فم الدباصور، ليصارع الموج الذي ارتفع فجأة واستحال وفتسا كاسرا يطلب فريسته، «سحب ابني الأطفال التسعة الواحد تلو الآخر، وكان التاسع في عداد الموتى، الجمع طلوا من على الانسحاب في انتظار تدخل الوقاية المدنية، لكنه رفض أن يترك الطفل فتوغل نحو، غير عابى بما يمكن أن يحصل، فيما كان باقية الأطفال يكسرون الكراسي أمام بعض عناصر الوقاية المدنية الذين لم يتجشموا عناء الدخول إلى البحر لإنقاذ الطفل وعلي.

نجح علي في إنقاذ الطفل ولم يفلح في إخراج نفسه فعاد إلى السوراء، مقتنعا أنه بهذه التقنية وبوضع مسافة بينه وبين الأمواج العاتية سيمتدح عناصر الوقاية المدنية فرصة لإنقاذه، «انتظر ابني نصف ساعة، استبد به العياء وهو الذي صار من أجل إنقاذ الأطفال، وعوض أن تجد الوقاية المدنية الحل المناسب للدخول إليه وإنقاذه، تركته للموت، إذ لا أحد يعرف إن كان قد غاب عن وعيه لأنه فجأة توارى وغاب عن الأنظار، كل ذلك والأطفال يصرخون ويهتفون ويضربون عناصر الوقاية المدنية بالكراسي ويستعطفون كل من تقدم نحو الجمع ليتدخل.

ضحى زين الدين

برنامج السكن الاجتماعي بدعم من طرف الدولة

مع أليانس دارنا،
داركم من 190 000 إلى
250 000 درهم

تسبيق
25 000
درهم فقط



الحي الحسني - البرنوصي - عين السبع
سيدي مومن - حد السوالم - دار بوعدة

للمزيد من المعلومات اتصلوا بالرقم 08020 08020

Alliances Darna